المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الاشكاليات التي تواجه العلاقات العراقية السعودية
اسم الكاتب: م.م. زينب عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2000
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاشكاليات التي تواجه العلاقات العراقية السعودية

المدرس المساعد

زينب عبد الله(*)

المقدمة:

في البداية يجب أن يكون مدخلنا هو ماهية العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها كانت تشكل علاقة استراتيجية وعلى مدى عقود طويلة رغم أن هذه العلاقة من الناحية التاريخية كانت تتسم بالهشاشة لكونها بنيت على مصالح اقتصادية ثنائية وتعاون من اجل احتواء الفكر الشيوعي.

ولكن بعد الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ تغير الوضع كليا فقد أصبحت أراضي المملكة محطا مستمرا لتواجد القوات الأمريكية مما أثار التساؤلات حول طبيعة تلك العلاقة سواء أكان ذلك من جانب النقاد المسلمين والعرب للسياسات المنطوية تحت جناح الغول الأمريكي والتي تتبعها العائلة الحاكمة أم من جانب النقاد الأمريكيين للمنظمة الاجتماعية والسياسية للملكة العربية السعودية .

ورغم الباع الطويل للحكومة الأمريكية في كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بوجودها العسكري في الخارج ، إلا أن هذا الوضع اصبح يشكل وضعا غير مسموح به من خلال وجهة نظر الشعب السعودي.

(*)كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

ومن سياق كلامنا هذا نريد أن نصل إلى أي مدى يكمن تأثير الولايات المتحدة على نهج العلاقات الثنائية بين البلدين العربيين والمسلمين "العراق والسعودية" هل أن هذا التأثير بشكل معرقلا؟ وإذا كان الجواب نعم " فإلى أين وصل هذا التأثير السلبي لتلك العلاقة؟ وعليه فإننا سوف نناقش في دراستنا تلك هذه العلاقات على ثلاثة مباحث.

المبحث الاول

المحور الأمني

أن العراق والسعودية يشكلان منذ إعقاب الحرب العالمية الأولى محورين للمشاكل والتوتر في العلاقات بينهما ، وذلك عندما كانت العائلات الحاكمة المتناوبة تحكم تلك الأراضي في مناخ من العداء المتبادل وقد شكل هذا الطابع الصفة العامة لتلك العلاقات.

أما في عقد الخمسينيات فقد توجه فيها ولي العهد عبد الله إلى تنشيط القومية العربية والذي أدى بدوره إلى إثارة التساؤلات والمخاوف لدى السعوديون وإبان ثورة ١٩٥٨ وبوجه أدق بعد وصول حزب البعث إلى السلطة ازداد التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين. حيث كانت القيادة السياسية العراقية في تلك الفترة متشددة في سياستها الخارجية، وشكل هذا خطرا على السعودية على اعتبار أن العراق جعل السعودية محاطة بقوى معادية للنظام الملكي.

ومن ثم فقد شهدت هذه العلاقات تحسنا في حقبة السبعينات حيث أن السياسة الخارجية العراقية كانت قد أصبحت أكثر مرونة في التعامل مع جيرانها مما أدى بدوره إلى الوصول لاتفاقية بين البلدين تقضي بمواصلة تقاسم الإيرادات من الإنتاج النفطي في المنطقة المحايدة مناصفة.

والثمانينات وما جرته في عقدها من حرب امتدت لثمان سنوات بين العراق وإيران جعلت من العراق في المنظار السعودي يشكل المدافع الأول عن العرب مما حدى بالسعودية إلى أن تقوم هي ودول الخليج الأخرى بتوظيف كما هائلا من الأموال من اجل أن يحرز العراق نجاحا عسكريا في تلك الحرب. وعليه فقد كان لتلك الحرب تأثير ذو حدين.

أولا– هو صفة التقارب للعلاقة بين العراق والسعودية.

ثانيا– اخذ طابع الابتعاد بينهما وكان ذلك واضحا وملموسا من خلال قيام السعودية بمبادرتين ترتب عليهما إبعاد العراق عن دول الخليج وذلك خوفا من النظام الإيراني في ان يتخذ موقفا معاديا تجاه السعودية نتيجة لوقوفها إلى جانب العراق في حربه ضدها.

أما بعد إحداث تشرين الثاني ٢٠٠٣ فقد بدا المسئولون السعوديون يوجهون الانتقادات إلى الوضع في العراق واصفين إياه (بالفوضوية الشاملة) .

وجاءت الورقة الأمنية بين البلدين في أوضح صورها ، حيث أن المعروف عن السعودية شعبا وسلطة بأنها لا ترتاح لا للفوضى ولا للمفاجآت التي تظهر دون سابق إنذار ، فقد كانت التهديدات الملموسة للمصالح الوطنية السعودية من جانب العراق تشكل بدورها مصدر خوف وقلق للأراضي السعودية.

أن العراق يعتبر أطول حزام حدودي دولي بالنسبة للملكة العربية السعودية، وهي حدود اتسمت بكونها مرسومة ومكشوفة بلا أوقية دفاعية في الجانب الأكبر منها، مما اعتبر مصدر قلق للسلطات السعودية لكون

هذه المنطقة اعتبرت ولفترات طويلة بؤرة توتر وخاصة بعد حرب الخليج ١٩٩٠ ودخول العراق إلى الأراضي الكويتية مضافا إليه العداء المستمر الذي كان يكنه النظام الصدامي السابق، للجارة السعودية.

هذا بالإضافة إلى وجود عوامل عديدة أخرى يمكن أن تساهم في بناء حاجز حدودي مثير للقلق بين البلدين منها.

أ) العادات القبلية المتأصلة والتي ساعدت على التحرك بسهولة عبر تلك الحدود وهي انشط منطقة تساعد على القيام بإعمال التهريب وبالذات تهريب "الخمور والمخدرات". أما في الوقت الحالي فقد اعتبر الإرهاب والإرهابيون احد أهم نقاط الخوف السعودي فقد لوحظ تدفق الارهابين وفي كلا الاتجاهين عبر تلك الحدود.

ب) والعامل الأخر هو مرتبط بطبيعة المنطقة الرابطة بين البلدين والتي أخذت طابعا صحراويا جعل من الصعوبة في أن تتواجد فيها دوريات منظمة للحراسة .

أن اشد ما تخافه الحكومة السعودية هي مسألة امتداد الفوضى ووصول أيادي الفوضويون إلى حدودها الآمنة مما يفتح الأبواب لنشوب حروب للتمرد من خلال انضمام هؤلاء الفوضويون إلى عناصر من تنظيم القاعدة في المملكة.

وعليه فقد جاء الإرهاب مكملا ليضيف نقطة سوداء في قارورة تلك العلاقات حيث أن الثغرات الممتدة عبر الحدود بين البلدين جعلت المسألة أكثر تعقيدا مما حدى بالنظام السعودي إلى ضرورة أبرام اتفاقيات لمطاردة الإرهاب لم تجد لحد ألان أي حيز لتنفيذها.

حيث أن الوضع السياسي غير المستقر في العراق جلب خطرا حقيقيا أخر بالنسبة للسعودية وذلك مع صعود المتشددين من جديد على

الساحة السياسية الإيرانية والذي من شأنه تدعيم الشكوك السعودية في زيادة الخطر على مملكتها .

فقد قام الجانب السعودي بدوره ومن اجل حماية مملكته باتخاذ بعض الإجراءات التي اعتقدت فيها حماية لكيانها وحدودها ولتخفيف حدة التوتر في علاقتها بالعراق وكان من هذه الإجراءات:

١. تشديد إجراءات المتابعة والمراقبة على بعض المراكز الفكرية المتطرفة التي تدعو إلى الجهاد في العراق.
٢. تعطيل العديد من المكاتب والمراكز المالية التي تمول الإرهاب العالمي بحجة الزكاة أو مؤسسات دعم الفقراء أو من خلال الدعم المباشر.
٣. القيام بالتعاون الأمني من جانب المملكة مع منظومة الأمن الخليجي ومنظومة الأمن الدولي لكشف هذا المجموعات الإرهابية .
٤. ردع ومراقبة مراكز الإفتاء والأفكار الإعلامية في الدولة وحصرها بمركز إفتاء مركزي يحرم الذهاب للعراق والقيام بإعمال عنف ضد الأبرياء فيه.

المبحث الثاني

المحور السياسي

وهو ذو ارتباط بالمحور الامني، حيث ان المملكة العربية السعودية تربطها بالعراق كما ذكرنا علاقات اتسمت بالتذبذب بين المد والجزر لكن الطابع العام لها هو اعترائها بالتوتر والتخوف والتعامل بريبة بين الطرفين.

حيث ان المملكة العربية السعودية تعتقد بان اخطر منافذ المخاوف السياسية قد فتحت في العراق من خلال الغزو الامريكي له.

وهذا ما جعل التطور السياسي الحاصل في العراق يعتبر اهم نقاط الاهتمام من قبل الجانب السعودي لاتعكاسه على بناء العلاقات الثنائية بين الجانبين ،فقد ابدت السلطات السعودية رغبتها في التفاهم مع أي من الحكومات التي تصل الى مراكز السلطة العراقية مع مراعاة الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشوؤن الداخلية للمملكة.

ان السلطات السعودية لديها اعتقاد دائم بان العراق سوف لن ينجح في تطبيق الديمقراطية في بلده لانهم اعتادوا على ان يتم حكمهم بسلاح ذو حدين (يد قوية ومطرقة من حديد) وعليه فانها تؤكد رغبتها الدائمة في وصول رجل قوي الى منصة الحكم في العراق شريطة ان لايكون يمتلك مرض جنون العظمة كما كان صدام حسين.

اننا نستطيع القول هنا بان الخوف السعودي من العراق يكمن في ان يحقق المد الشيعي في العراق خطوات كبيرة تؤثر بدورها على القيادات السياسية الممكن وصولها الى السلطة ، وعلى ارساء صحوة سياسيية شيعية في الدول العربية المطلة على الخليج خصوصا مع ظهور بعض نقاط (الصحوة النشطة) في المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي، هذا بالاضافة الى عدم قناعة الشيعة العراقيين بالخلافة بعد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) على الرغم من ادعاء الخلفاء السنة بالوصاية على الحرمين الشريفيين وهم في نظرهم أي في نظر (التيار السني العراقي) لايشكلون ظاهرة شرعية.

وبذلك فان السلطة السعودية ومن خلال اتباعها لسياسة داخلية معينة تحاول تحجيم دور الشيعة الوجودين في المملكة خوفا من امتداد

واجتياح المد الشيعي الايراني اليها لتضمن من خلال تلك السياسة استتباب الامن والهدوء في المملكة.

وعليه فقد شكل الاختلاف المذهبي بين لبلدين وسوف يظل يشكل نقطة الاختلاف والخلاف بينهما.

وبذلك فان الناحية الدينية عكست بدورها نقطة الحوار المسدود بين البلدين بعد الغزو الامريكي للعراق. وهذا ما جعل العلاقة بين البلدين مبنية على الخوف من هجوم شبح سياسي متطرف دينيا ومذهبيا ضد الطرف الاخر، وهذا الخوف هو خوف على مصالح العائلة المالكة وما وصلت اليه من سلطة وليس على المملكة بذاتها.

المبحث الثالث

المحور الاقتصادي

وهو اهم المحاور التي تجمع بطبيعتها بين عدة بلدان وليس بين بلدين فقط وعلى اختلاف المناطق الجغرافية والانظمة السياسية والاتجاهات الدينية وما الى غير ذلك.

وقد جاء الجانب النفطي ليشكل الحجر الاساس للعلاقة الاقتصادية بين هذين البلدين، وهذا مرهون بالوضع العام في العراق حيث ان هذه العلاقة متذبذبة مع تذبذب تلك الاوضاع فتارة ترى هنالك بوادر تعاون ايجابي بين تلك الدولتين وتارة اخرى نرى ان ما يطغى على تلك العلاقة هو سيناريوهات الخوف والخلاف.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العراقية – الايرانية كان على السعودية الالتزام بسياسة تثبيت الاسعار عند معدلات معينة او ضمن نطاق المعقول في الوقت الذي رمت فيه الحكومة العراقية الى الابقاء على

الاسعار المرتفعة للنفط من اجل اللحاق بركب تسديد المديونية العراقية لدول الخليج وغيرها من الدول.

وبعد سقوط النظام السابق فقد اصبح وضع العراق اكثر احراجا مما سبق في قضية تسديد المديونية الناجمة عن الحروب التي مر بها ، وعليه فأنه كان بأمس الحاجة لاية سيولة نقدية ، الأمر الذي جاء متراتبا مع الصعود الذي شهدته اسعار النفط، وعليه كان من الضروري الاستغناء عن اية خلافات ممكن ان تكون بين البلدين حتى وان كان ذلك بشكل وقتي نوعا ما.

ان الرجوع الى نقطة الهدوء في الصفوف العراقية الداخلية سوف يكون سببا في رجوع الاختلاف في السياسة النفطية بين البلدين.حيث نرى ان العراق يريد زيادة الطاقة الانتاجية وفي الوقت ذاته يسعى الى الوصول الى اعلى الاسعار للمنتوج النفطي وذلك كما ذكرنا سابقا لحاجته الماسة الى تسديد المديونية التي وقعت على كاهله نتيجة الحروب السابقة وكذلك من اجل تسجيل نقطة البداية في حقل الاعمار حيث ان هذا الارتفاع يمكنه من دفع عجلة الانتاج من خلال توفير الموارد الاولية اللازمة لذلك، والسعودية كانت تريد الأبقاء على الأسعار التي تراها ضمن نطاق المعقول بالنسبة للمنتوج النفطي. وذلك محافظة منها وعلى حسب اعتقادها على سياسة اكثر خدمة لها على الصعيد الدولي وعلى المدى البعيد.

كما وانه لا يمكننا المرور بالمحور الاقتصادي الذي يربط بين البلدين دون ذكر قضية خطي الانابيب العراقية في المملكة العربية السعودية والتي بنيت في الثمانينيات والتي لاتزال قضيتها معلقة رغم اهميتها في النهضة الجديدة والتي يسعى العراق ان يبتدئ بأول خطواتها.

حيث ان هذين الخطين قد وضع اليد عليهما من قبل النظام السعزودي بعد حرب الخليج ١٩٩٠ وهي حاليا تدار من قبل النظام السعودي وتصب في مصالحه دون النظر الى حصة العراق في هذا المشروع.

وعليه فان هنالك سياسة معينة يجب ان يتم اتباعها من اجل انجاح العلاقات الاقتصادية بين البلدين وجعلها تصب دائما في مضمار التعاون العربي وهذه السياسة مبنية على اساس الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح من الجانب العراقي والمحافظة على الطلب والحصة النفطية في السوق العالمية من الجانب السعودي.

وهذا الامر لايتوقع الوصول اليه وحتى المدى البعيد لاننا نلاحظ بانه لو ذكرنا قضية المديونية العراقية بالنسبة للسعودية فاننا سوف نجد تهاون سعودي وتجاهل مستمر للوصول الى اتفاق بشأن تلك القضية فكيف نتوقع اذا ان يكون هنالك تعاون بعيد الامد بين البلدين في هذا المجال.

ان اهمال قضية التعاون في مجال التخفيف من كاهل المديونية للعراق وعدم الوصول الى نقطة تقارب فيها يمكن ان يجدد طابع العداء بين البلدين وبشكل ملموس.

الخاتمة

اننا هنا وفي نهاية البداية نقول يجب ان يكون لنا وقفة جادة وعلى ارض الواقع نبتعد فيها عن جميع مسائل التطرف والاختلافات الايدلوجية والمذهبية والسياسية لنصل في دراستنا تلك الى طرح سبل التعاون الاقتصادي الموثق من خلال حجم ونوع الاستثمار في المناطق الحدودية

بين البلدين وجعلها صندوقا للواردات التي يمكن الاستفادة منها في سبيل توطيد اواصر التجاوب بينهما ، وكذلك تشجيع رجال الإعمال السعوديين على الاستثمار في العراق لان ذلك بدوره سوف ينعكس بديهيا على تقوية اواصر التعاون السياسي والامني والاقتصادي بين البلدين ، وهذا ما نريد الوصول اليه كعراقيين وكعرب ننتمي في جذورنا الدينية – والعرقية– واللغوية الى نسب واحد اسمه (الاسلام) والذي جاء لكي يوحدنا ليس ليفرق وليدعو الى التألف بيننا وليس الى ارجاعنا كما كنا على شفا حفرة من النار.